دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو للدول

The role of investment in achieving economic development and growth for countries

د. معتز يوسف أحمد أبوعاقلة

Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla

المملكة العربية السعودية – بترونجد للصناعة

Kingdom of Saudi Arabia - Petro Najd Industry

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو للدول، وتزداد أهميته خصوصًا في البلدان النامية التي يجب عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات ومجالات وأدوات الاستثمار، وتأتى أهمية هذه الدراسة من واقع أن الاستثمار يلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والنمو للدول ككل، وتم استخدام المنهج الوصفى، وأهم النتائج التى توصلت لها الدراسة أن للاستثمار دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والنمو للدول، وأهم التوصيات على الدول العمل على تهيئة البيئة التى تجذب الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو.

كلمات مفتاحية : الاستثمار، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي

Abstract

This study aims to know the role of investment in the economic development and growth of countries, and its importance increases, especially in developing countries, which must pay more scientific and practical attention to topics, fields and investment tools. The importance of this study comes from the fact that investment plays a major role in the economic development of countries as a whole. Using the descriptive approach and the most important findings of the study is that investment has a major role in the economic development and growth of countries, and the most important recommendations are for countries to work on creating an environment that attracts investment in order to achieve economic development and growth.

Key words: investment, economic development, sustainable development Economic growth

مقدمة :

يعتبر الاستثمار من الأنشطة والعمليات الاقتصادية المهمة بالنسبة للاقتصاد القومي لأي دولة، وتزداد أهمية الاستثمار خصوصًا في البلدان النامية التي يجب عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات ومجالات وأدوات الاستثمار، بقصد تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم تعبئة وتوجيه تلك المدخرات نحو مجالات الاستثمار المختلفة، واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وذلك من أجل زيادة الانتاج والتوسع في حجم الصادرات، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

ويعتبر الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتمد عليها عملية التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم، حيث أن توافر المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية وغير ذلك من المتغيرات اللازمة لعملية التنمية لا يكتمل تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلا بتوافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الاستثمار يعتبر ركيزة أساسية مهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بما ينسجم ومصالح الدولة، كما يعد الاستثمار عاملاً رئيسيًا لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإن جميع دول العالم تبذل جهودًا كبيرة في سبيل توفير البيئة والمناخ المناسبين للاستثمار.

مشكلة الدراسة :

لقد ظلت جميع الدول منذ عقود تسعي لجذب للاستثمار، واستخدمت في هذا الإطار الآليات والوسائل التي من شانها أن تهيئ المناخ الاستثماري الجاذب، وتغرى رؤوس الأموال للدخول في نشاطات استثمارية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وتؤثر على حركته وتدفقه نحو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. فما هي الوسائل التى تؤدي لجذب وتطوير الاستثمار ؟ وما مدى تاثيرها على التنمية والنمو الاقتصاديين؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلي الآتي :

1- إبراز دور الاستثمار وتاثيره على التنمية الاقتصادية والنمو للدول.

2- معرفة مفهوم وأهمية الاستثمار.

3- التعرف على وسائل تطوير وجذب الاستثمار للدول.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي :

أولاً : من الناحية العلمية : على الرغم من وجود الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية والنمو إلا أنه مازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات، خاصة في ظل تزايد أعداد المستثمرين. وعليه يتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال.

ثانياً : من الناحية العملية : يتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل إليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في كل الدول.

فروض الدراسة :

1- يؤدي الاستثمار دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية للدول.

2- من وسائل تطوير وجذب الاسثمار للدول البنية التحتية الجيدة.

3- للاستثمار دورًا مهماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستمر و عالي في الدول.

منهج الدراسة : تستخدم الدراسة المنهج الوصفي

الدراسات السابقة :

1- دراسة ممدوح الخطيب، بعنوان: دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، وهدف الدراسة هو تحليل سلوك الاستثمار في سوريا، وأهم النتائج التى توصلت لها الدراسة عدم استقرار سلوك الاستثمار في سوريا وتقلبات كبيرة في حجم الاستثمارخلال فترة الدراسة.

2- دراسة محمد يحي، بعنوان: أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، تهدف الدراسة لمعرفة العلاقة بين الدخل والإنفاق

الاستثماري في التعليم وأثر ذلك على الدخل الحقيقي من خلال دراسة الاستثمار وأهميته، وأهم النائج يعتمد الاستثمار بشكل رئيسي على موارده الذاتية وعلى الكوادر المؤهلة من داخل البلد.

3- دراسة محمد داودي، بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، تهدف الدراسة معالجة محددات المناخ الاستثماري وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك تأثيراً على الجباية العادية والاستثمار العمومي على المدي القصير والطويل.

4- دراسة بندر بن سالم، بعنوان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي

في المملكة العربية السعودية للفتره (1970م-2000م) دراسة قياسية، وتهدف الدراسة الى تقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة، وأهم النتائج التى توصلت لها الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية كانت في بدايتها مرتفعة بسبب اكتشاف النفط في المملكة، حيث توافدت الشركات الأجنبية من أجل الحصول على امتياز التنقيب عنه.

5- دراسة غدير بنت سعد، بعنوان: العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، وهدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وتأيرهما على التنمية الاقتصادية، وأهم النتائج التى توصلت لها الدراسة أن التاثير الاجمالى للاستثمار العام والخاص على نمو الناتج المحلى غير النفطي يعتبر منخفضاً.

مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

أن الدراسة الحالية دراسة حديثه وتتحدث عن الاستثمار ككل بينما معظم الدراسات السابقة تحدثت عن جانب من الاستثمار كالاستثمار الاجنبي، والاستثمار عن التعليم، والاستثمار الخاص.

الاطار النظري للدراسة :

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخري من المفاهيم الاقتصادية، من أهمها الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض[1] . وتتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره، لاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية. وتتفق معظم النظريات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في تحقيق التطور الاقتصادي، سواءً من خلال تحقيق النمو الاقتصادي السنوي، حيث يؤدي الاستثمار دورًا مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر و عالي في الاقتصاد الوطني، عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة التوظيف ومن ثم زيادة الدخل، أو من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتم عن طريق التوسع في الاستثمارات وتنويعها[2]. ويمثل الاستثمار الطلب على أموال الإنتاج، أو" الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك "[3]، وهو يقابل الادخار غير أنه ليس بالضرورة أن يكون فائض الاستهلاك موجهاً للاستثمار، فالاكتناز مثلاً يؤدي إلي تجميد جزء من الادخار توقعاً لاستثمار أو استهلاك في المستقبل، كما أن " الاستثمار يتناول الاصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية، على أن تُقيم القيم الحقيقية للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها، مع التأكد من البقاء ضمن هامش المخاطر المتوقع.[4]. ويقصد بالاستثمار عموماً اكتساب الموجودات المادية والمالية المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية أو مادية أو معنوية مستقبلية للمستثمر وللمجتمع.

---

[1] – زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي (عمان: دار وائل للنشر، 1998م)، ص13.

[2] – دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر،2009م)، ص 16.

[3] – منشورات صندوق النقد الدولي، الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، 1990، ص 138.

[4] – هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003م)، ص32.

ويعرف الاستثمار بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينه ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن : [1]

أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو تلك الأصول.

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج – المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

والاستثمار في اللغة من الثمر يقال ثمر ماله أي أنماه، ويقال ثمر الله مالك أي كثرة.[2] وأثمر الشجر خرج ثمره، وثمر الشجر وأثمر صار فيه الثمر.[3] والثمر الذهب والفضة حكاه الفارسي يرفعه إلى مجاهد في قوله عز وجل (وَكَانَ لَه ثَمَرٌ فَقَالَ لِصاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُ نَفَرًا) سورة الكهف الآية (34). واستثمر ماله استثماراً طلب أن ينمو، أي طلب الثمر من المال بتنميته، ومن منظور اقتصادي فإن هذا تشغيلاً للمال بهدف زيادته وتنميته أكثر.

وقد ورد في تعريف كلمة (Investment) بأنها الاستثمار أو مال مستثمر و(Investor) بمعنى مستثمر أو مشغل للمال.[4] ويعرف أيضاً الاستثمار بأنه " امتلاك أصل من الأُصُول علي أمل أن يتحقق من ورائه عائداً في المستقبل "[5]

[1] – زياد رمضان، مرجع سابق، ص13.

[2] – أحمد عبد الموجود محمد، محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي(مصر: دار التعليم الجامعي للنشر، 2010م)، ص82.

[3] – ابن منظور، لسان العرب المحيط ،(بيروت: دار لسان العرب،1970م) ، ص 372 .

[4] – حسن سعيد الكرمي، المغني الكبير ،(معجم اللغة الإنجليزية المعاصرة والحديثة ، 1991م)، ص 448.

[5] – منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية ،(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011م)، ص5.

وقد عرف الاستثمار في معجم المورد بأنه تثمير أو توظيف الأموال،[1] وقد عرفه معجم أكسفورد المختصر(إنجليزي) بأنه أي توظيف للنقود لأي أجل[2]، كما عرفه معجم أكسفورد (الانجليزي – العربي) الاستثمار بأنه أي توظيف أو استغلال للأموال[3]، ويعرف معجم الأعمال والاقتصاد الانجليزي الاستثمار بأنه شراء أي شكل من أشكال الملكية والاحتفاظ به لفترة طويلة نسبياً[4] وعرفه الكثيرون بأنه يشمل جميع الآجال ومنها القصير الآجل.[5]

واستخدم بعض الفقهاء مصطلح الاستثمار في عباراتهم حيث قال بعض الحنفية في معرض حديثهم " ولو كان نخل أو شجر أو غنم بين أثنين فتهايئاً على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها أو يرعاها ويشرب ألبانها لا يجوز. كما استخدم الفقهاء مصطلحات أخري تؤدي نفس المعني الذي يؤديه مصطلح الاستثمار حيث قال الزرقاني عن جواز القراض "وليس كل أحد يستطيع التجارة ويقدر على تنمية ماله "[6].

يعتبر لفظ الاستثمار من المصطلحات الوليدة حديثاً في علم الاقتصاد المعاصر. والاستثمار معيار للأداء الاقتصادي ونشاط مهم لزيادة الناتج القومي.

وفي هذا السياق فإن الاستثمار هو عبارة عن الإضافات الصافية خلال فترة زمنية معينة إلى [7] سلع الاستثمار الدائمة كالمكائن والآلات والمعدات إلى سلع الإنتاج الرأسمالية، والإنشاءات السكنية وأبنية المشاريع، والمخزون السلعي.

وأيضاً يعرّف الاستثمار اصطلاحاً على أنه، الإنفاق على الأُصُول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس يكون الاستثمار هو: " الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات والآلات والمباني والأثاث ووسائل النقل وطرق الموصلات زائداً الإصلاحات الجوهرية "Significant" التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلات وغيرها من الأصول أو إلى زيادة إنتاجيتها فهو بذلك

---

[1] – فيصل محمود، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية،(عمان ؛ دار وائل للنشر،2008م)، ص29.

-The Concise Oxford Dictionary of Current English, 5th ed. Oxford University press, 1964. 6

7- The Oxford English – Arabic Dictionary of Current English, 1981

8-Dictionary of Business and Economics, C. Ammer and D. Ammer (New York, The Free Press. 1977

[5] – عبد الستار أبوغدة، التوجيه الإسلامي للاستثمار، (مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 173، ربيع الآخر 1416هـ)، ص 62.

[6] – عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (القاهرة ؛ دار الفكر الجامعي،2011م)، ص 51- 53

[7] – عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الموصل: جامعة الموصل ، 1984م) ، ص 59.

يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع" [1]. ويمكن أن نعرف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات لتكوين طاقات إنتاجية جديدة.

والاستثمار عند البعض هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة من الزمن في المستقبل.[2] والاستثمار بهذا المعنى نوع من الإنفاق، ولكنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن وذلك يشابه ما يطلق عليه البعض اصطلاحاً «إنفاق رأسمالي» تمييزاً له عن المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية، فالمصروفات الجارية هي التي تتم بصفة دورية مثل الأجور والمرتبات والصيانة وشراء المواد الخام.[3] والإنفاق الرأسمالي يحوي مجموعات ثلاث، وهي:[4]

أ- مشروعات جديدة : وهي مشروعات لم تكن قائمة من قبل.

ب- مشروعات استكمال : تمثل اصولاً تضاف الي مشروعات قائمة أصلاً.

ج- مشروعات إحلال وتجديد : تمثل شراء أصول جديدة، لوضعها مكان الاصول القديمة.

وعادة ما يتم التمييز عند الاقتصاديين بين مصطلحين للاستثمار هما، الاستثمار بالمعني الاقتصادي والاستثمار بالمعني المالي،[5] وذلك على النحو التالي:

1- مفهوم الاستثمار بالمعني الاقتصادي :

عرف الاقتصاديون الاستثمار بعدة تعريفات منها : " الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلي رأس مال الدولة المتاح ". وتعريف آخر " هو التوظيف المنتج لرأس المال، أو بعبارة أخرى توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية". وأيضاً يعرف بأنه " استعمال الأموال في الحصول على الأرباح ".

---

[1] - عبد العزيز فهي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية،(بيروت: دار النهضة العربية، 1980م)، ص 444.

[2] - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الاستثمار ، (مكة المكرمة:الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1402هـ)، ص 15.

[4] - H. Biermar and Smidt, The Capital Budgeting Decision, (New York, The McMillan ,co.1964) p 4.

5 – J. Dean, Managenial Economics, (New Jersy, prentice Hall, INC, 1960),p 543.

[5] - طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار،(عمان: دار المستقبل للنشر، 2009م)، ص22.

وفي الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار اكتساب موجودات مادية أو توليد تيار متدفق من المنافع مستقبلاً، حيث يتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وتوليد منافع جديدة في المستقبل، وهذا التعريف يشمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون، على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات. ويعرف الاستثمار كذلك على أنه " ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب ".[1]

2- مفهوم الاستثمار بالمعني المالي :

من هذا الجانب ينظر إلي الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية، ويقصد به شراء أوراق مالية كاحتياطي وقائي للسيولة، أو لمتطلبات تشغيل الأموال المتاحة في اصول سهلة التحويل الي نقدية،[2] أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية. وكتعريف شامل للاستثمار من وجهة النظر المالية " يعرف على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل".[3]

وكذلك يعرف الاستثمار في الإدارة المالية بأنه " توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل"[4] أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد منها.

---

[1] – عادل عبد الفضيل، مرجع سابق ص 55 – 56.

[2] – طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص.22

[3] – دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص .15

[4] – Ronald I. Robinson, The Management of Banks funds (New York McGraw- Hill, Book co.1962), p328

ونجد أن مفهوم الاستثمار يتضمن مقومات تتمثل في الموارد المتاحة، والمتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة. ومن المقومات أيضاً المستثمر، وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح. وأيضاً الأصول، وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة والتعدين، والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج. وكذلك من المقومات أهداف المستثمر،وهي الأرباح التي يتوقعها من استثماراته والتي تحمل قدراً من المخاطر. وكذلك من مقومات الاستثمار استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها. ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد. [1]

ويشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، لذا فان نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتحفيز الاستثمارات يعد من التحديات التى تواجه حكومات الدول وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف الدول. وبالتالي فإن الإستثمار يعتبر عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونجاح المشاريع الاستثمارية يعود لأسباب عديدة أهمها وجود بيئة استثمارية محفزة ومستقطبة للاستثمار في مختلف المجالات ، واستقطاب المشاريع الاستثمارية يعني التوسع في مجالات الاستثمار، والذي يؤدي الى زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، ومن ثم انتعاش الاقتصاد، والقضاء على البطالة، وارتفاع مستوى معيشة الفرد. ولكي نهيئ المناخ الملائم للاستثمار لابد من إتباع برنامج

[1]- سلوى سليمان، دراسات في الاقتصاد التطبيقي، (الكويت: جامعة الكويت ، 1987م) ص29.

شامل للإصلاح الاقتصادي والهيكلي يهدف الي جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، وكذلك جذب مدخرات العاملين بالخارج.

ويعرف مناخ الاستثمار" بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار، أو أنه بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، والتي تشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له ".[1]

كما لابد من تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي للاستثمار ليساهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار. وكذلك لابد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية، وغيرها من الوسائل التي تؤدي الي تحسين مناخ الاستثمار. ومن الوسائل التي تؤدي الي جذب الاستثمار تحسين المناخ الاستثماري وذلك من خلال ضمان الاستقرار السياسي حيث يؤثر المناخ السياسي للدول في تشكيل المناخ الاستثماري بها، ويؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية. إن المشاكل السياسية وتأثيرها على مناخ الاستثمار تعتبر من أهم الأسباب التي تجعل رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لا تستثمر أموالها في البلد المعني على الرغم من كل التدابير التي اتخذتها تلك البلدان في تشجيع وجذب الاستثمار.[2] وكذلك العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إن ما يشجع أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ قرار الاستثمار هو أن يكون هنالك ثبات اقتصادي، فالسياسة الاقتصادية يجب أن تدار بطريقة منظمة ومدروسة لأن الفوضوية وعدم الالتزام تؤديان الي ضعف ثقة المستثمرين بالاقتصاد ككل، وتجعلهم يتجاوزون المنافع والمزايا القائمة فيه،

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، إبريل 2002، ص2-3.

[2] – عبد الله عبد المجيد، إستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن،(عمان: مجلس البحث العلمي الأردني،1974م)، ص 22.

وبالتالي لابد من تبني سياسات اقتصادية (نقدية، مالية، تجارية) مستقرة. فالاستثمار عملية اقتصادية تتأثر بمعظم الظروف والشروط الاقتصادية القائمة، ولن تكون هذه العملية مجزية على الأغلب ما لم تكن البيئة الاقتصادية التى تجري فيها بيئة صحية. وكذلك من الوسائل تطوير الاستثمار البنية التحتية، وتعد البنية التحتية ومدى توافرها وانتشارها الجغرافي عاملاً أساسيًا لجذب الاستثمار، بما في ذلك المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والموانى وشبكات الكهرباء والماء، والخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، فضعف مستوى البنية التحتية يعد من أهم معوقات تدفق الاستثمار، والتوجه للاستثمار يتطلب حل معوقات ضعف البنية التحتية.[1] وبالتالي لابد من القيام بتطوير البنية التحتية بعمل إحلال وتجديد وتحديث للمشروعات الخاصة بالبنية التحتية، والمرافق العامة من طرق وكباري ونقل، ومياه الشرب، والصرف الصحي وغيرها من المشاريع، حتي تكون الدولة جاذبة للاستثمار.

وأيضا من وسائل تطوير الاستثمار تطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار، فلابد من العمل على تطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار، حيث يشير معظم المتخصصين الاقتصاديين على أنه يجب سن تشريعات جديدة تشجع الاستثمار[2]. وتعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دوله، وتنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط الا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.[3]

وكذلك من وسائل تطوير الاستثمارتحسين بيئة الأعمال وذلك من خلال الجوانب الإدارية (التخلص من البيروقراطية الإدارية)، فالنظام الإداري

---

[1] – مصباح قطب، ماجدة محمد، وزير التجارة والصناعة المصري، الشرق الأوسط، العدد 10636، 11 /2008/1م، نسخة الكترونية archive.aawsat.com

[2] – فهد نايف، المطلوب تشريعات جديدة تشجع على الاستثمار وتدعم دور القطاع الخاص، الرياض،العدد30،17355/12/2015م نسخة الكترونية http://www.alriyadh.com /

[3] – يعقوب على، وعلم الدين عبد الله، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، (الخرطوم، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، 2005م) ، ص49.

السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، إن شيوع البيروقراطية والروتين الذي يتطلب من المستثمر التعامل مع عشرات الجهات لاستخراج الاذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار وحتى الحصول على الموافقة الرسمية، كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى عدم جذب المستثمرين، فلابد من القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية. كما أن كفاءة الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ، والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار.[1]

وأيضاً لابد من العمل تطوير الأسواق المالية حيث بدأت معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية تولي اهتماما متعاظما لتطوير أسواقها المالية منذ العقود الماضية وذلك نتيجة للقناعة المتزايدة بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأسواق في مسيرة التنمية الاقتصادية. ويأتي هذا الاهتمام أيضا في إطار التوجيهات الحديثة التي تقودها المنظمات الدولية والإقليمية بخصوص تعزيز دور مثل هذه الأسواق في النظام المالي للدولة، فالأسواق المالية توفر أحد أهم قنوات تعبئة المدخرات نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية.كما تعمل هذه الأسواق على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوفير موارد مالية إضافية تساهم في التنمية المحلية مما يقلص الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، هذا إلى جانب قيامها بتقديم العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تساعد على زيادة الوعي والرشد الادخاري والاستثماري لدى جموع المواطنين، وعلى تقليل تكاليف التبادلات الاقتصادية والمخاطر المتصلة بها.[2]

وكذلك العمل تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها : أن القطاع المصرفي يعتبر دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد، خاصة اذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي السليم، وزاخرة بالكفاءة

[1] – يعقوب على، وعلم الدين مرجع سابق، ص51.

[2] – محمد كمال، أهمية تطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/11/24م http://studies.aljazeera.net/

والخبرة والثقة، إن إعادة هيكلة القطاع المصرفي تعتبر مسألة في غاية الأهمية نظراً للأهمية الإستراتيجية لهذه العمليات في تطوير القطاع المصرفي وتهيئته بشكل أكبر للاندماج في الاقتصاد الوطني.

وكذلك من وسائل تطوير الاستثمار تحسين نوعية المورد البشري وذلك من خلال التدريب والتأهيل، يعتبر التدريب للمورد البشري مهم جداً وذلك لارتباطه ارتباطاً مباشراً بالكفاية الانتاجية، ولقد أصبح التدريب يحتل مكانه كبيرة في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على السواء لتكوين جهاز ادارى كفؤ، ويهدف التدريب الي تزويد المتدربين بالمعلومات والمهارات والأساليب المختلفة المتجددة عن طبيعة أعمالهم الموكولة لهم وتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وبالتالي رفع مستوي الأداء والكفاءة الانتاجية. ونجد أن رفع قدرات ومهارات القوى العاملة المحلية من أهم العوامل التى ترتقي بعملية التنمية، وتأتي أهمية الارتقاء بفعالية في عملية التدريب وتطوير القدرات القوي العاملة المحلية ورفع كفاءتهم من أجل الحصول على مخرجات مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي ليكون أداة للتغيير الإيجابي للمجتمع المحلي وتنميته.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج : توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1- للأستثمار دروراً كبيراً في التنمية الاقتصادية للدول.
2- البنية التحتية الجيدة تؤدي لتطوير وجذب الاستثمار.
3- الاستثمار يؤدي الى تحقيق مستويات نمو مستمر وعالي.
4- لتطوير وجذب الاستثمار لابد من تحسين نوعية المورد البشري وذلك من خلال التدريب والتأهيل.

ثانياً: التوصيات: من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

1- على الدول العمل على تهيئة البيئة التى تجذب الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو
2- ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية.
3- العمل على تأهيل الكادر البشري من خلال اقامة دورات وورش عمل

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

- **القرآن الكريم.**
- **السنه النبويه المطهرة.**

ثانياً : المراجع العربية :

1- **ابن منظور، لسان العرب المحيط ، بيروت: دار لسان العرب،1970م**

2- **أحمد عبد الموجود محمد، محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مصر: دار التعليم الجامعي للنشر، 2010م.**

3- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، إبريل 2002م.**

4- **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الاستثمار ، (مكة المكرمة:الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1402هـ.**

5- **حسن سعيد الكرمي، المغني الكبير. معجم اللغة الإنجليزية المعاصرة والحديثة ، 1991م.**

6- **دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر.2009م.**

7- **زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، عمان: دار وائل للنشر، 1998م**

8- **سلوى سليمان، دراسات في الاقتصاد التطبيقي،الكويت: جامعة الكويت، 1987م.**

9- **عبد الله عبد المجيد، إستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن،عمان: مجلس البحث العلمي الأردني،1974م.**

10- **عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الموصل: جامعة الموصل ، 1984م.**

11- **عبد الستار أبوغدة، التوجيه الإسلامي للاستثمار، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 173، ربيع الآخر 1416هـ.**

12- **عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية القاهرة: دار الفكر الجامعي،2011م**

13- **عبد العزيز فهي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت: دار النهضة العربية، 1980م.**

14- فيصل محمود، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية،(عمان : دار وائل للنشر،2008م.

15- منشورات صندوق النقد الدولي، الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية، 1990م.

16- منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية ،(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011م

17- هويشار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003م.

المراجع الأجنبية :

1- H. Biermar and Smidt, The Capital Budgeting Decision, (New York, The McMillan ,co.1964..

2- J. Dean, Managenial Economics, (New Jersy, prentice Hall, INC, 1960.

3- – Ronald I. Robinson, The Management of Banks funds (New York McGraw- Hill, Book co.1962

4- 4-The Concise Oxford Dictionary of Current English, 5th ed. Oxford University press, 1964.

5- The Oxford English – Arabic Dictionary of Current English, 1981

6- 6-Dictionary of Business and Economics, C. Ammer and D. Ammer (New York, The Free Press. 1977

الانترنت :

1- محمد كمال، أهمية تطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/11/24م http://studies.aljazeera.net /

2- فهد نايف، المطلوب تشريعات جديدة تشجع على الاستثمار وتدعم دور القطاع الخاص، الرياض،العدد17355،30/12/2015م نسخة الكترونية / http://www.alriyadh.com

3- مصباح قطب، ماجدة محمد، وزير التجارة والصناعة المصري، الشرق الأوسط، العدد 10636، 11 /1/ 2008م، نسخة الكترونية archive.aawsat.com